الحياة
AL HAYAT
السبت ٢١ حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ الموافق ٢١ ربيع الثاني ١٤٢٤هـ/ العدد ١٤٦٩٨
AL HAYAT SATURDAY 21 JUNE 2003 ISSUE NO 14698

أسئلة استباقية عن مرحلة «ما بعد الامبراطورية» الأميركية

□ هل الولايات المتحدة «امبراطورية» قيد التكوين، كما يدل تعبير «امبراطورية القرن الحادي والعشرين»، ام هي «امبراطورية» قيد التفكك والاندثار، ام انها «امبراطورية» زالت وانتهى دورها ولا يفعل دعاتها من «المحافظين الجدد»، في الإدارة الأميركية وخارجها، حالياً سوى السعي الى إيقافها على قدميها مجدداً؟

محمد مشموشي *

■ يذهب ايمانويل فاليرشتاين في مجلة «فورين بوليسي» الأميركية المتخصصة (عدد تموز/ يوليو - آب/ اغسطس من العام ٢٠٠٢)، الى ان الولايات المتحدة «امبراطورية تنهار» وأن صقور الإدارة ومنظريها، بمواقفهم الحالية، انما يدفعون بها الى السقوط المريع بدل ان يدعوها تنهار تدريجاً وبأقل الخسائر الممكنة. وينطلق فاليرشتاين من ان الولايات المتحدة هي امبراطورية بالمعنى الكامل للكلمة ومنذ نحو مئة عام، اي تحديداً منذ الحرب العالمية الأولى التي يعتبرها معركة اولى لم تنته إلا بانتهاء الحرب العالمية الثانية، وأن انهيار هذه الامبراطورية بدأ يتجسد عملياً بعد فشلها في الحروب الثلاث الكبيرة التي خاضتها بعد ذلك - عندما تعرضت الى هزيمة كاملة في فيتنام، وتعادلت في الحرب الكورية، ثم تعادلت في حرب الخليج الثانية - وأن حرب فيتنام وثورات العالم الطالبية والعمالية عام ١٩٦٨ وسقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ وعملية ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ كشفت الحقيقة المجردة: ان الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة في العالم لكنها تفتقر الى القوة الحقيقية، وقائدة للعالم لكن احداً لا يتبعها والقليلون فقط يحترمونها.

أما بول كينيدي، البروفسور في جامعة يال الأميركية، حتى قبل سقوط جدار برلين، فيحذر من «التوسع الامبريالي» الأميركي في كتابه The Rise and Fall of the Great Powers «صعود وهبوط القوى العظمى»، ثم اتبعه بعد ١١ ايلول بمقال في صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية دعا فيه بدل اعتماد نزعة التوسع الى العمل من اجل «السلم الأميركي» Pax Americana في العالم. وفي رأيه انه لم يحدث في التاريخ مثل هذا الاختلال في القوى، ذلك ان فرنسا النابوليونية وإسبانيا فيليب الثاني كان لهما اعداء اقوياء، وكانتا جزءاً من نظام متعدد الأقطاب، فيما لم تكن امبراطورية شارلمان توسعية إلا في اطار اوروبا الغربية، اما الامبراطورية الرومانية فتوسعت على الأرض إلا انه كانت هناك في الوقت ذاته امبراطورية اخرى في فارس وثانية اكبر منها في الصين.

مؤسس مجلة «تايم» الأميركية هنري لويس، كتب مقالاً قبل ٦٠ عاماً في عنوان «القرن الأميركي» تنبأ فيه بهيمنة الولايات المتحدة على العالم، إلا انه دعاها الى ان تكون «الدولة الأفضل» وليس «الدولة الأقوى» فقط، وإلى ان تشارك الآخرين مركز القيادة. وعملياً فليس في سياسات التفرد التي تنتهجها ادارة جورج بوش الحالية، حتى عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وفي سياسات «الحروب الاستباقية» كما في افغانستان والعراق، وفي ما يوصف بـ«مبدأ بوش» القاضي بمنع اي دولة او قوة في العالم من منافسة الولايات المتحدة عسكرياً أو اقتصادياً، ما يؤهلها لأن تكون «الدولة الأفضل» التي تحدث عنها لويس يومها.

بين يدي الآن كتاب «ما بعد الامبراطورية - دراسة في تفكك النظام الأميركي» للفرنسي ايمانويل تود(١) الذي يعد اضافة نوعية الى هذا النقاش، كون المؤلف تنبأ بسقوط الامبراطورية السوفياتية في آخر السبعينات من جهة، وكون الكتاب من جهة اخرى اعتمد في النتيجة التي توصل إليها، وهي سقوط الامبراطورية الأميركية، على عوامل ديموغرافية واقتصادية وايديولوجية وحتى عسكرية تجعل من السقوط امراً ليس محتماً بل انه بدأ فعلاً. ولعله من هنا وضع لكتابه عنوان «ما بعد الامبراطورية».

ينطلق تود من ان الولايات المتحدة، بسبب ضعفها اكثر من اي شيء آخر، تنحو لأن تصير عامل فوضى في النظام الدولي من طريق اثارة الشكوك والنزاعات حيثما تستطيع، وليس عامل استقرار كما يفترض بها ان تكون. وبين الأمثلة التي يذكرها تدليلاً على رأيه مقولة «محور الشر» المعروفة عن عراق صدام حسين وكوريا الشمالية وإيران، واستفزازها الدائم لكل من الصين وروسيا، ومشروع الدرع الصاروخية، والتفلت من حلفائها الأقربين عبر رفض الانضمام الى محكمة الجزاء الدولية، وإقامة قواعد عسكرية في آسيا الوسطى وفي غيرها. ولكن اساساً عدم بذل اي جهد جدي لحل ازمة الصراع العربي - الإسرائيلي إن لم يكن العمل على تفاقمها بطريقة او بأخرى. ويقول في هذا الصدد ان الأوروبيين لا يفهمون لماذا ترفض اميركا حل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني «مع انها تملك القدرة المطلقة على إنهاء هذه البؤرة من الصراع». ويضيف: «بدأوا يسألون عما اذا كانت واشنطن تجد نوعاً من الراحة في بقاء بؤرة توتر في الشرق الأوسط، وفي ان تتحرك الشعوب العربية للإعلان عن عداوة متنامية للغرب. اما تلك العصبة من الإرهابيين المرضى في «القاعدة» فتجهد اميركا لتحويلها الى قوة ثابتة وشريرة تشكل محوراً للإرهاب... ساعية من وراء ذلك الى إسباغ الشرعية على اي عمل عقابي تقوم به في اي مكان وزمان».

عن احداث ١١ ايلول، يقول تود انه كان متوقعاً بعد هذا «الجرح» ان تصبح اميركا اكثر تعاطفاً مع مشكلات الفقراء والضعفاء في العالم، إلا ان ما حدث في مدى بضعة شهور فقط كان العكس. تغيرت صورة الولايات المتحدة من امة مجروحة تثير العواطف والشفقة الى «دولة مفرطة في الأنانية والعدوانية، ينظر العالم إليها بكثير من الريبة والخوف». ويسأل عن السبب او عن «مبرر» للسلوك الدولي الأميركي المستجد، ليتطوع من اجل ايجاد «نموذج تفسيري» ديموغرافي واقتصادي لهذا السلوك يختار فيه جوانب الضعف في الولايات المتحدة ليفسر عبرها حقيقة التطور الذي يشهد العالم حالياً واحدة من اشد مراحله قسوة.

ويلخص عوامل الضعف هذه بالقول انها اميركية من ناحية، ولكنها عوامل قوة دولية من ناحية ثانية. ذلك ان القضاء على الأمية ونشر التعليم الجماهيري في العالم (عامل ثقافي) ادى الى تدني الخصوبة (عامل ديموغرافي) على المستوى العالمي، وشرعا معاً الباب امام انتشار الديموقراطية في العالم (عامل سياسي). كذلك فإنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبروز الاتحاد السوفياتي كقطب منافس، تمكنت الولايات المتحدة من ان تتولى زعامة «العالم الحر» ليس بسبب قوتها العسكرية فقط وإنما اساساً بسبب المعونات الاقتصادية التي قدمتها (مشروع مارشال) وكانت بذلك نوعاً من «امبريالية خيرية» في الحقبة الممتدة بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٩٠. إلا انها بعد انتهاء الحرب الباردة، نزعت الى التفرد في حكم العالم وأخذت تنتهج رويداً رويداً سياسة احادية... «وكأن اميركا حاكم أوحد مستبد، يشعر حلفاؤها حتى الكبار منهم بأنهم أتباع محكومون، او على الأقل رعية من الدرجة الثانية».

وإلى جانب «القصور» السياسي الأميركي شهدت الولايات المتحدة «قصوراً» مقابلاً على مستوى الأداء الاقتصادي، يصفه تود بأنه «تحول بالغ الخطورة»، جسّده تراجع في الإنتاجية وزيادة مفرطة في الاستهلاك مع بروز عجز متصاعد في الميزان التجاري. وأدى ذلك الى ان اصبحت الولايات المتحدة عشية القرن الـ٢١ غير قادرة على ان تعيش على انتاجها وحده إذا شاءت الاحتفاظ بمستوى معيشة مواطنيها. وازداد العجز التجاري لديها في الفترة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ من مئة بليون دولار الى ٤٥٠ بليوناً كانت تغطيها بالتدفقات الرأسمالية من الخارج بمقدار العجز نفسه اي ٤٥٠ بليوناً كانت تأتي بمعظمها من اوروبا واليابان. «والمفارقة هنا، هي انه في اللحظة نفسها التي اكتشف فيها العالم المتجه الى الاستقرار الثقافي والديموغرافي قدرته على التخلي عن اميركا، ادركت اميركا انها لم تعد تستطيع التخلي عن العالم... كما انه في اللحظة التي يكتشف فيها العالم الديموقراطية ويتعلم بالتالي الاستغناء سياسياً عن اميركا، تبدأ اميركا بفقدان طابعها الديموقراطي وتكتشف انها لا تستطيع الاستغناء عن العالم».

هل يفسر ذلك سبب النزعة الاستعمارية الامبريالية للولايات المتحدة «الامبراطورية» للسيطرة على العالم، وعلى ثرواته، تحت شعارات مثل «محاربة الإرهاب» و«نشر الديموقراطية» و«العولمة»؟ ربما، لكن ذلك كله في رأي المؤلف يفسر ايضاً سبب نزوع هذه «الامبراطورية» للانهيار في ضوء الأوضاع العالمية الجديدة، ديموغرافياً وثقافياً واقتصادياً وايديولوجياً.

يؤكد ذلك لدى المؤلف واقع ان هذا التحول الأميركي اللاديموقراطي في السياسة الخارجية واكبه تحول لا ديموقراطي في سياستها الداخلية ايضاً، في ما يختص بحقوق الإنسان. كما واكبه، انتشار متسارع للديموقراطيات في العالم، وتآكلت بالتالي حاجة العالم الى المظلة الأمنية والسياسية الأميركية، «لقد صار العالم، في اختصار، لا يشعر بحاجته الى اميركا»، وربما برغبته في الوقوف في وجه تطلعاتها الاستعمارية. ويلخص ذلك بالعبارة التالية: «ان هذا الانقلاب في علاقة التبعية الاقتصادية اضافة الى تكاثر الديموقراطيات، يفسر غرابة الوضع الدولي والسلوك الغريب للولايات المتحدة والفوضى السائدة على الساحة الدولية. فكيف ينبغي ادارة دولة عظمى هي في حال تبعية اقتصادية وغير نافعة على المستوى السياسي؟».

ومع تأكيد تود «ان تقويم اميركا عقلانياً لا يعني الرغبة في التخلص منها، بل ان ما يحتاجه العالم ليس اختفاء اميركا وإنما عودتها الى ذاتها ديموقراطية كبرى ليبرالية منتجة تتعايش مع مثيلاتها الديموقراطيات العالمية الكبرى الأخرى، إلا انه يطرح السؤال: ماذا في وسعنا ان نفعل؟ ويرد على ذلك بأنه:

اولاً، ليس من سياسة دولية قادرة في الوضع الحالي، لعلاقات القوة الاقتصادية والديموغرافية والثقافية العالمية، على التأثير في سير التاريخ، وكل ما يمكن عمله هو محاولة تسهيل بروز بنية فوقية سياسية حكيمة.

ثانياً، ان وجود توازن رعب نووي امر ضروري في حال عدم اليقين التي يمر بها الاقتصاد والمجتمع الأميركيان، وذلك اما بالقدرات الروسية او بإنشاء قوة ردع اوروبية.

ثالثاً، على اوروبا واليابان التفاوض مع روسيا وايران والعالم العربي حول ضمان تموينهما بالنفط.

رابعاً، يجب ان تكون الأمم المتحدة اداة التسوية الشاملة لنزاعات العالم، ومن اجل ان تكون اكثر فاعلية ان تضم الى العضوية الدائمة لمجلس الأمن كلاً من اليابان وألمانيا.

خامساً، تجب إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الدولية بنقل بعضها من الولايات المتحدة الى اوراسيا من اجل ان يعكس ذلك الحقيقة الاقتصادية للعالم.

على ان المؤلف يقف امام ما يسميه «مفهوم القوة العظمى الأميركية» عند وزير الخارجية الفرنسي السابق هربرت فيدرين، ليقول انه مع الاحترام للرجل وللسياسة الخارجية التي طبقها في عهده، إلا ان مفهومه عن القوة الأميركية انما يضلل المحللين السياسيين بدل ان ينير امامهم السبيل. ويضيف ان التحليلات التي يقدمها بعض ممثلي النظام القائم في اميركا اكثر قرباً من الحقيقة، اذ يجد تود في ما يتجاوز كل التباينات النظرة الأميركية المعتدلة لأميركا نفسها عند كل من بول كينيدي وصامويل هانتنغتون وزبغنيو بريجينسكي وهنري كيسنجر وروبرت جلبان. هذه النظرة، يقول تود، تقوم على ان الولايات المتحدة ليست غير قابلة للهزيمة، وأن عليها ان تتولى إدارة قوتها النسبية المتناقضة في عالم يزداد عدد سكانه كما يتصاعد مستوى التنمية فيه. فتحاليل القوة الأميركية، في رأي هؤلاء، متنوعة: هي اقتصادية لدى بول كينيدي وروبرت جلبان، وثقافية ودينية لدى هانتنغتون، وديبلوماسية وعسكرية لدى كيسنجر وبريجينسكي، لكنها تضعنا امام القلق من اميركا التي يبدو ان سلطانها على العالم هش ومهدد.

«ان الخوف من ان تصبح الولايات المتحدة غير ذات فائدة، والخوف من العزلة التي تنتج عن هذا الوضع، هما بالنسبة الى الولايات المتحدة اكثر من ظاهرة جديدة. انهما انقلاب حقيقي لمركزها التاريخي»، وهما، في نظر المؤلف، سببان جوهريان للنزعة التي تعصف بالولايات المتحدة حالياً وتعبّر عنها بوضوح تيارات المحافظين الجدد وإلى حد كبير سياسات الإدارة الحالية.

وفي اوضاع عالمية جديدة، في اميركا نفسها كما في اوروبا وآسيا وغيرهما، فمثل هذا الخوف ليس مؤهلاً الآن ولن يكون مؤهلاً في المستقبل لبناء «امبراطورية» من النوع الذي يتصوره الخائفون في الولايات المتحدة.

(١) صادر عن «دار الساقي». ترجمة محمد زكريا اسماعيل.

* كاتب لبناني.

العقلانية والواقعية بين أبو مازن والفصائل الفلسطينية المقاومة

محمد إبراهيم مبروك *

■ المدافعون عن «خريطة الطريق» يقولون إنه للمرة الاولى يتعهد رئيس أميركي بإقامة دولة فلسطينية، وإن الرئيس بوش كان قاسياً في شرم الشيخ والعقبة في حديثه مع الإسرائيليين بحضور الفلسطينيين، وإن للمسألة جانباً شخصياً يتعلق برغبة جورج بوش الابن المنتصر في حربين في ان يظهر امام العالم كرجل سلام ايضاً. وكل ذلك قد يبدو معقولاً لكي نسمح لأنفسنا بقدر من التفاؤل في تحسن الموقف الأميركي، لكنه غير كاف على الاطلاق لتبرير مخالفات احدى البديهيات التاريخية في التفاوض والتي مؤداها تقديم التزامات في مقابل التزامات وليس تقديم التزامات في مقابل وعود.

وهذا ما فعلته بالضبط حكومة ابو مازن في شرم الشيخ والعقبة، وذلك بإغفالها لأهم قضيتين يدور حولهما النزاع وهما القدس وعودة اللاجئين.

والآن فإن الفصائل الفلسطينية مطالبة بترك سلاحها - وهو الرقم غير الصفري الوحيد في معادلة التوازن بين العرب وإسرائيل - كي تساعد ابو مازن على الوفاء بالتزاماته ليقترب اكثر من تحقيق الوعود الأميركية، في الوقت الذي تعي فيه مختلف الاطراف انه على فرض صدق هذه الوعود، فإنها لا تمثل سوى الحديث عن دولتين من دون ان يقول احد ما هي حدود هاتين وما هي سلطاتهما أو أي شيء آخر.

كما ان شارون من جهته لن يسمح ابداً بذلك ليس فقط لخبرة هذه الاطراف بطبيعته العدوانية ولكن لأن الجناح اليميني في الليكود القادر على انهاء حكم شارون، يطالبه بأكثر مما يرى هو نفسه قابلية طرحه في مفاوضات سلام، والذي من بينه ان تبقى القدس بشطريها موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وإن تكن اجراءاته العملية التي يمثل اشدها استفزازاً الاستمرار في اغتيال القيادات الفلسطينية، كفيلة بإنهاء الامر برمته.

إذاً - كما يقال - مهمة ابو مازن صعبة ومعقدة... بل إنها في الحقيقة مهمة مستحيلة. ولكن اذا كان ابو مازن تحت هذه الاعتبارات يستحق التعاطف معه، فإن الفصائل الفلسطينية اجدر بهذا التعاطف لأنه من الصعب على عقولها - فضلاً عن ضميرها الوطني - الاقتناع بأي جدوى وراء ذلك. وخطأ أبو مازن لا يتمثل فقط في تقديمه الالتزامات في مقابل وعود ولكنه يتمثل ايضاً في عدم اجتهاده في اول تجربة له - في إبطال ما أتهم به من ان أميركا وإسرائيل قد اختارتاه بديلاً من عرفات ليقبل ما لم يقبله الأخير.

واذا كان ابو مازن يستحق ان يمنح الفرصة للقيام بمهمته الصعبة غير المحددة النتائج، فإنه من الظلم الأكبر أن تحرم فصائل المقاومة من استكمال مهماتها العملية في القتال، لأنه مهما كان تقديرنا لحسن النيات الأميركية فإن الوقائع العملية اثبتت ان تصاعد خسائر الجيش الإسرائيلي كانت الأكثر تأثيراً على انسحابه من جنوب لبنان. وتحقيق الانتصار لا يقاس بمقدار ما تحقق من مكاسب فقط ولكن بمقدار ما تحقق من نكاية في العدو أيضاً. والواقع يشهد بازدياد معدل التقارب في خسائر الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في الوقت الذي تبدو فيه قدرة الجانب الإسرائيلي على تحمل ذلك أقل.

وقد يبدو أن الجانب الاكثر عقلانية في منظومة المدافعين عن «خريطة الطريق» هو ان قبول الخريطة يمثل التعقل الواقعي لاستحقاقات ما بعد حرب الخليج ولكن ما يسقط من جنود أميركيين قتلى في العراق بعد الاحتلال يفقد مصداقية ذلك كل يوم ويكشف حجم الجانب الدعائي لهذا الانتصار الكبير المزعوم الذي لم تواجه فيه القوات الأميركية سوى من ارتبط مصيرهم بمصير صدام، ولم يشارك فيه على الوجه الصحيح لا الشعب العراقي ولا الجيش العراقي. وعليه فقد نكون نحن العرب اكثر من يساعد الأميركيين والإسرائيليين ايضاً على تحقيق المكاسب من خلال الضجة الاعلامية اكثر من الحرب نفسها.

* كاتب مصري.

اجتماع القوى السياسية يبدأ الحسم

عراق بلا سيادة وطنية أمر موقت لا يمكن استمراره

حميد علي الكفائي *

■ أي وجود عسكري أجنبي على أراضي بلد آخر يشكل انتقاصاً للسيادة، ومن هذه الناحية فإن العراق بلد محتل لا يتمتع بأي سيادة على أرضه وموارده من الناحية الفنية والفعلية. كما لا توجد في العراق حكومة وطنية ولا جيش وطني ولا حتى شرطة وطنية مستقلة، إذاً هو بلد لا يتمتع بأدنى درجات السيادة، انه بلد محتل من دون شك. ولكن، دعونا ننظر إلى العراق في عهد صدام حسين، فهل كان حقاً بلداً ذا سيادة، وإن افترضنا، وفرض المحال ليس بمحال، أن سلطة صدام كانت شرعية تمارس السيادة بتفويض من الشعب الذي له وحده حق منح السيادة للحاكم.

لم تكن للسلطة المركزية في عهد صدام أي سيادة على شمال العراق وجنوبه، ولم تكن لها سلطة على موارد العراق الداخلية والخارجية، ولم يكن للحكومة العراقية حق بيع أو شراء أي بضاعة من دون إذن مسبق من الأمم المتحدة، ولم يكن للخطوط الجوية العراقية حق الطيران إلى أي مكان في العالم، بل حتى داخل البلاد، ولم يكن للجيش العراقي الحق في الوجود العسكري في مناطق واسعة من العراق، ولم يستطع أي زعيم عالمي، باستثناء الرئيس الفنزويلي المتمرد شافيز، زيارة العراق والالتقاء بالمسؤولين العراقيين، ولم يكن للقوة الجوية العراقية حق التحليق في الأجواء العراقية في الجنوب والشمال، ولم يكن للعراق حق تصدير النفط، كما إن عضويته جُمدت فعلياً في منظمة الأوبك بسبب القيود المفروضة على كمية الصادرات العراقية، ولم يكن للحكومة العراقية حق عقد الصفقات مع الدول الأخرى من دون إذن مسبق من الأمم المتحدة، كما إن السفارات العراقية في الخارج شبه مغلقة. «الحق السيادي» الوحيد أو السلطة الوحيدة التي كان صدام ونظامه يمتلكانها كانت حق قتل أبناء الشعب العراقي والتنكيل بهم والاعتداء عليهم وإلقائهم في غياهب السجون ومصادرة أملاكهم، وإنفاق الموارد العراقية على بناء القصور الرئاسية واحتفالات عيد ميلاد الرئيس ونشر رواياته وصوره وبناء التماثيل له في ساحات المدن العراقية، إضافة إلى توزيع ما تبقى من الأموال والأراضي على أفراد العصبة الحاكمة، وقد استُخدم هذا «الحق» أو هذه السلطة أيما استخدام، والمقابر الجماعية المنتشرة في أنحاء العراق المختلفة والسجون السرية و«قصور الشعب» الكثيرة والحال المزرية للمستشفيات والمدارس العراقية تشهد على ذلك.

في ضوء ذلك نقول لإخواننا العرب ولأصدقائنا الأوروبيين، إننا، نحن العراقيين، زاهدون فعلاً بهذا «الحق السيادي» الذي تركتموه لصدام، بل لا نريد لهذا «الحق» أن يعود يوماً إلى أي سلطة حاكمة في العراق. إن حال العراقيين في غياب السيادة الوطنية هو أفضل بكثير من حالهم عندما كان صدام يمارس هذه «السيادة» عليهم.

نريد للعراق أن يستعيد سلطته على أرضه وموارده وثقافته وقضائه ودستوره، ونطمح أن يكون في العراق برلمان منتخب وسلطة شرعية وحكومة منتخبة من الشعب، تعمل لمصلحته وتكون مسؤولة أمامه، ونريد أن تكون في العراق مؤسسات مستقلة للمجتمع المدني تساعد على إرساء دعائم الديموقراطية فيه. ونريد أن يكون في العراق جيش مستقل يسعى لتدعيم الاستقلال ويدافع عن الشعب والدولة ولا يكون أداة بين الحاكم. هذه الحقوق وغيرها لن نتخلى عنها يوما، لكننا أيضاً ندرك أنها غير ممكنة التحقيق في الوقت الحاضر، وأسباب ذلك كثيرة، منها ما يتعلق بالعراقيين ومنها ما يتعلق بالأميركيين.

القوى السياسية العراقية لا تزال متفرقة على رغم أن المرحلة الحالية حرجة للغاية وتتطلب تضحيات وشعوراً عالياً بالمسؤولية التارخية. يجب أن يقدم السياسيون المصلحة الوطنية على مصلحة الحزب أو الحركة، وبالتأكيد على المصلحة الشخصية، ومن أراد منهم أن يكون له نصيب سياسي في العراق، فإن عليه أن ينتبه إلى خطورة المرحلة، ولا يتمسك بمواقفه السابقة التي أبعدته عن الآخرين. العراق الآن في حاجة إلى حكومة، سواء كانت حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأحزاب والحركات السياسية الرئيسة أم حكومة خبراء (تكنوقراط) تؤيدها الأحزاب والحركات السياسية العراقية، كي تقود البلاد في المرحلة الانتقالية.

قد يقول قائل إن الأمر في يد الأميركيين وإنهم قد لا يسلمون السلطة إلى حكومة عراقية، والجواب أنهم سيضطرون إلى ذلك لو رأوا موقفاً موحداً من جانب القوى السياسية العراقية. التأييد الذي تتمتع به القوات الأميركية بين العراقيين حالياً لن يستمر طويلاً بعد زوال الأجواء الاحتفالية بسقوط صدام، التي أفسدتها المقابر الجماعية ومجالس العزاء على مئات الآلاف من المفقودين، وأن من الحكمة أن تتسلم حكومة عراقية مستقلة شؤون البلاد في أقرب فرصة ممكنة.

الفراغ السياسي الحالي يعطي بعض الشخصيات الهامشية في الداخل دوراً أكبر مما تستحق بسبب مواقفها المطالبة بزوال الاحتلال الأميركي، وكذلك بسبب غياب الموقف الموحد للحركات والشخصيات السياسية العراقية، إضافة إلى التخبط الأميركي في ما يتعلق بإدارة العراق.

العراقيون لن ينسوا فضل الولايات المتحدة في إزالة صدام، لكنهم لن يسكتوا عن حقوقهم السيادية على أرضهم.

سينتظرون حتى يزول خطر عودة صدام وحزبه كلياً، لكن المطالبة بحكومة وطنية عراقية كاملة السيادة ستزداد اتساعاً بمرور الزمن.

لقد كسبت أميركا الشعب العراقي صديقاً لها في المنطقة، إلى جانب الشعب الكويتي، وهذا حقاً مكسب كبير حققته الولايات المتحدة. وإذا ما أريد لهذه الصداقة أن تستمر وتزدهر، فإن على واشنطن ألاّ ترتكب خطأ البقاء في العراق طويلاً وحكمه في شكل مباشر من دون مشاركة أهله الفعلية في إدارة شؤونهم. المطلوب منها حالياً البدء في عملية التشاور مع القوى والشخصيات السياسية العراقية والتعرف إلى آرائها جميعاً، ثم الدعوة إلى مؤتمر عراقي موسع وشامل تحضره على الأقل ألف شخصية عراقية من مختلف الاتجاهات، يعقد في بغداد بعد ثلاثة أشهر من الآن لبحث جوانب المشكلة العراقية والتوصل إلى صيغة مشتركة لحكم العراق وتحديد موعد لتسليم مقاليد إدارة البلاد إلى أهلها.

* كاتب عراقي مقيم في لندن.

ألف وجه لألف عام

«الفن كخبرة» لجون ديوي: ضد ارستقراطية التمتع بالجمال

■ «من المسلّم به عامة ان جون ديوي هو الفيلسوف الحي وقائد الفلسفة في أميركا. وأنا اتفق في الرأي مع هذا التقدير. فلأن له نفوذاً عميقاً ليس فقط بين الفلاسفة، وإنما ايضاً بين طلاب التربية والجمال والنظرية السياسية (...) وأنا أكاد اتفق معه اتفاقاً تاماً في معظم آرائه (...) فكم أتوق الى ان أوافق موافقة تامة على كل آرائه، ولكنني مضطر، للأسف، أن أختلف معه في أشد نظرياته الفلسفية تميزاً، أعني الاستعانة بالتحقيق عن الحقيقة كتصور أساسي للمنطق ولنظرية المعرفة». هذا الكلام عن ديوي، أحد أكبر الفلاسفة الأميركيين في القرن العشرين كتبه برتراند راسل في معرض تأريخه للفلسفة الغربية الحديثة. وراسل، حينما يجد لزاماً عليه ان يفسر ما دعاه الى ايراد تلك العبارة الاعتراضية الأخيرة يقول: «والفارق الرئيس بين ديوي وبيني هو انه يحكم على الأمر بنتائجه، بينما أحكم عليه أنا بأسبابه (علله) حيث ترتبط بها حادثة ماضية». والحال ان راسل حدد في هذه العبارة، التفسيرية، البسيطة، الأساس الذي قامت عليه فلسفة الذرائعيين الأميركيين جميعاً، وليس فلسفة ديوي فقط، ذلك ان هذا البعد في «فلسفة العالم الجديد» جعل كثراً من مؤرخي الفلسفة يرون ان هذه الاخيرة صارت على يد الأميركيين أقرب الى ان تكون جزءاً من المذهب النفعي العام. ومن يقول «نفعياً» يعني تبريرياً. فتصبح الفلسفة، على هذا النحو، تدبيراً للأفعال استناداً الى ما أدت اليه، لا استناداً الى مبادئ وضعية أو مثالية مسبقة. وفي هذا المعنى نجدنا هنا، في الفلسفة كما يؤولها راسل، أمام عالمين لكل منهما تكامله وخصائصه، ومن الصعب القول انهما يلتقيان...

● وما يقال عن فلسفة جون ديوي، وزملائه في هذا المجال، يمكن ان ينطبق في شكل خاص، وإنما موارب بعض الشيء، على فلسفة وعلم الجمال اللذين اهتم بهما ديوي اهتماماً استثنائياً، أنتج مجموعة من الدراسات لعل أهمها وأشهرها كتابه «الفن كخبرة» الذي يعتبر من أبرز الكتب الصادرة في هذا المجال في القرن العشرين. ولعل هذا الكتاب، من كتب ديوي، ومن دون هذه الكتب، ما جعل اميل براهبيه، مؤرخ الفلسفة، يقول في نوع من الدفاع عن ديوي، ازاء من توسم فيهم نوعاً من المغالاة في ربط فلسفته بالنفعية «إن السيد ديوي ابعد ما يكون عن ان يختزل الفكر الى الفعل أو حتى ان يخضع الأول للثاني. انه، على العكس من ذلك، يبين كيف ان الفكر يشكل مرحلة ضرورية للفعل عندما يكون تركيبياً ويسير على درب التقدم. ما يعني ان «ذرائعيته» تعيد الاعتبار الى الفكر، بدلاً من ان تضحي به. بيد ان تصوره للفكر يقوده الى ان يعكس مراتب المعقولية (...) حيث يرينا ان التاريخ هو، على وجه التحديد، الروح الفاعل في الطبيعة وفي المجتمع».

● وديوي كان ينظر الى العنف، بصورة خاصة، على انه المكان الذي يتجلى فيه التاريخ والفن في آن معاً، ما يجعل الفن في نهاية الأمر خبرة تاريخية، ويجعل فكر ديوي يبدو، على ضوء هذه النزعة التاريخية الحركية، كارهاً في شكل غريزي لكل ما هو ثابت، ساكن عديم الحركة. ويفسر «معجم الفلاسفة» (من اعداد وترجمة جورج طرابيشي)

جوزيف ديوي (١٨٥٩-١٩٥٢).

هذا بأننا هنا «في صدد تقليد أميركي نموذجي يسلم، قَبْلياً بأن الجمود شر في حد ذاته، وبأن الحركة والتغيير خير».

● كتاب «الفن كخبرة» هو في الأصل عشر محاضرات ألقاها جون ديوي في جامعة هارفرد، وجمعت في الكتاب الذي صدر عام ١٩٣٤ في نيويورك، ليحدث ضجة نمت بالتدريج من حول علم الجمال، بل ليكون اول اسهام نظري أميركي متكامل حول هذا العلم. واذا كان كثر رأوا لاحقاً ان افكار ديوي في هذا الكتاب، تبدو ملتقية مع أحدث النظريات في علم الجمال، فانهم لم يفتهم ان يروا فيه ايضاً، في جوهره وفي اسلوب بحثه، مع نوع من التجريبية الانكليزية، ما يؤكده كون ديوي ايضاً وفي مجال الفلسفة البحتة واحداً من ابرز اعلام البراغماتية الاميركية.

وفي هذا الاطار يكشف هذا الكتاب كم ان علم الجمال، لدى ديوي، يتحدر من فلسفته وعلى الأقل في أسلوب دنوه من المشكلات التي يعالجها. وديوي في هذا الكتاب يقوم، على اي حال، بفعل مزدوج، فهو - من ناحية - يضفي على الفن صبغة نفعية وظائفية، ومن ناحية ثانية يسبغ على الخبرة الانسانية عموماً طابعاً جمالياً - بحسب تعبير د. زكريا ابراهيم، الذي يضيف في كتابه «مشكلة الفن» قائلاً: «على حين كان اصحاب النزعات التعبيرية والسيكولوجية والشكلية ينسبون الى الفن وظائف جزئية محدودة، ويفسرون الحياة الجمالية باعتبارها مظهراً نوعياً خاصاً من مظاهر نشاط الموجود البشري، نجد ان ديوي يريد ان يوسع مفهوم «الخبرة الجمالية» لكي يجعل منه ظاهرة بشرية عامة تطاول شتى خبراتنا اليومية العادية». فليس هناك في نظر ديوي حد فاصل يعزل الخبرة الجمالية عن الحياة العملية. وفي هذا الصدد يدعو ديوي، اذاً، الى «الثورة على كل نزعة ارستقراطية تريد أن تجعل من الفن ميزة خاصة يتمتع بها بعض اصحاب الامزجة الرقيقة، والأذواق الرقيقة»، خصوصاً أن «جذور الخبرة الجمالية كامنة في جحيم خبراتنا اليومية العادية. وفي هذا الاطار نفسه، يرى ديوي ايضاً ان «الفن ينحو أساساً الى وضع الناس في علاقة مع بعضهم البعض، علاقة ترتبط بالتجارب المشتركة المباشرة». وهذه هي، في رأيه، «الوسيلة الوحيدة لتمكين الانسان من الافلات من نزعته الفردية». ثم، في هذا الاطار نفسه ايضاً، يرى ديوي ان وحدة «الشكل والمضمون في العمل الفني، ليست في حقيقتها سوى التعبير الحميم عن العلاقة بين السلبية والفاعلية اللتين تستتبعهما اي تجربة ملموسة يعيشها البشر. ذلك ان الاستنكاف عن ابداء اي رد فعل على شعور ما، من طريق مشاعر وتصرفات اخرى، ليس في حقيقته سوى سلبية ليست من طبع الانسان في شيء. اما فن اعطاء شكل محدد وملموس لهذا الشعور فإنه يمثل أعلى درجات الفاعلية الممكنة لدى الانسان. وهنا يرى ديوي، مستنتجاً، انه اذا كانت الفلسفة تهتم بالمشكلات الجمالية، فما هذا الا لأن «الجميل»، اذ يحقق التوليف بين الخاص والعام، بين القديم والجديد، وبخاصة بين الواقعي والمثالي، يتخذ دلالة أكثر عمقاً بكثير من تلك الدلالة التي تكون لمختلف عناصر العمل الفني - بالمعنى الحرفي للكلمة - حينما تكون معزولة عن بعضها البعض، وموضوعة في تصرف حكم عقلاني صرف ووحيد عليها.

● جون ديوي (١٨٥٩-١٩٥٢) كما يقدمه لنا المفكر المصري الراحل زكي نجيب محمود في كتابه «حياة الفكر في العالم الجديد»، هو «ثالث ثلاثة عمالقة خلقوا الفلسفة البراغماتية خلقاً، وأشاعوها في ارجاء العالم طراً حيث لم يعد في وسع مثقف إلا ان يتابعهم في نتائجهم متابعة القبول او متابعة الرفض والانكار، وهم - الى ديوي - ويليام جيمس وتشارلز بيرسا».

ولد ديوي في بورلنغتون بولاية فيرمونت في نيوانغلند الاميركية، وتوفي في نيويورك. وبعدما أمضى طفولة ريفية، ودرس شرق الولايات المتحدة، انتقل الى التعليم في ولايات الغرب الوسطى، وكان لقاؤه بفكر هيغل متأخراً، ذا اثر قوي على فكره الذي تأسس ذرائعياً. ومنذ عام ١٨٨٧ وحتى سنواته الاخيرة عمل ديوي في التعليم، كما اصدر العديد من الكتب التي قرئت على نطاق اوسع من الدوائر الطالبية والثقافية. ومن هذه الكتب «علم النفس» و«معالم نظرية نقدية في الاخلاق» و«المدرسة والمجتمع» و«قانون الايمان التربوي» و«الديموقراطية والتربية» و«اعادة البناء في الفلسفة» وغيرها...

ابراهيم العريس